بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

أطروحة كتوراة بعنوان

عقود الخيارات من منظور الاقتصاد الإسلامي

Option contracts from Islamic Economy perspective

استكمالا لنيل درجة كتوراة فلسفة في الاقتصاد والمصارف الإسلامية

إعداد
الطالب : محمود فهد أحمد العموري
الرقم الجامعي (٣٠٠٤٣٧٠٠٠٦)
إشراف
الأستاذ الدكتور كمال توفيق حطاب

حقل التخصص : الاقتصاد والمصارف الإسلامية

١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨ م

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

عقود الخيارات من منظور الاقتصاد الإسلامي

Option contracts from Islamic Economy perspective

إعداد

محمود فهد أحمد العموري

ماجستير اقتصاد ومصارف إسلامية ٢٠٠٤م

قدمت هذه الرسالة استكمالا للحصول على درجة دكتوراة فلسفة في الاقتصاد والمصارف الإسلامية في جامعة اليرموك، اربد - الأردن

وافق عليها

أ.د كمال توفيق حطاب ..... رئيسا

أستاذ دكتور، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك

أ.د محمد أحمد صقر .....عضوا

أستاذ دكتور، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك

أ.د محمد أحمد السعد .....عضوا

أستاذ دكتور، قسم الفقه، جامعة اليرموك

أ.د عبد الجبار حمد السبهاني .....عضوا

أستاذ دكتور، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك

أ.د علي حسين مقابلة.....عضوا

أستاذ دكتور، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك

١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اللهم رب جبرائيل ومكائيل واسرافيل ، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدني لما اختلفوا فيه من الحق بإذنك ، انك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الإهداء

إلى من أحسن القول وحدا إلى الله تعالى وعمل صالحا وقال إنني من المسلمين ..... إلى أسرتي الكريمة : والدتي ، وأم أولادي : أم محمد وأولادي : محمد وعمرو وهدى وتقي الدين وخديجة وأحمد وعمران

الباحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الشكر والعرفان

أبدأ بالشكر لله تعالى على منّه وكرمه عليّ بأن أخرجني من الظلمات إلى النور بإذنه تعالى فيارب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ، اللهم اجعل هذا العمل خالصا لوجهك الكريم ٠

وبعد : أتقدم بالشكر والعرفان وعظيم الامتنان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور كمال حطاب على تكرمه بالإشراف على هذه الرسالة ٠كما وأتقدم بالشكر الجزيل إلى اللجنة المناقشة الأستاذ الدكتور كمال حطاب ، والأستاذ الدكتور محمد أحمد صقر ، والأستاذ الدكتور عبد الجبار السبهاني ، والأستاذ الدكتور أحمد محمد السعد ، والأستاذ الدكتور علي المقابلة على قبولهم مناقشة الرسالة ، فجزاهم الله تعالى عنّا خيرا ،

كما وأتقدم بالشكر إلى كل من الأخوة : الأستاذ الدكتور علي الصوا على ما أبداه من توجيهات لتصويب مسار الرسالة ، والعم العزيز أبو أيمن ، والأخ محمود شويات ، وابن العم سمير مصطفى الطلال ، والسيد تيسير أبو عكاز، والسيد سمير العزام ، وإدارة مدارس دار العلوم ، ممثلة بمديرها العام السيد عدنان حمد ، ومدير مدرسة الذكور السيد موسى حجاب ، الذين لم يألوا جهدا في تقديم العون والمساعدة ٠ كما وأشكر جميع كل من كان له دور في إخراج هذا العمل ٠

الباحث

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المحتويات

الموضوع	الصفحة

الإهداء..... أ

شكر وعرفان .... ب

المحتويات ..... ت

المخلص ..... ح

المقدمة ..... خ

الفصل الأول التمهيدي

عقود الخيارات المالية المعاصرة ، مفهومها ، نشأتها أنواعها ، خصائصها ١ــ١٣

المبحث الأول: معنى عقود الخيارات المالية المعاصرة ونشأتها..... ٣ــ٧

المبحث الثاني: أنواع عقود الخيارات المالية المعاصرة وسماتها العامة ٨ ــ١١

المبحث الثالث: محددات سعر الخيارات المالية المعاصرة ١٢ــ ١٣

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

خيار الشرط في الفقه الإسلامي وعلاقته بالخيارات المالية المعاصرة.....١٤ــ٣٦

المبحث الأول : مفهوم خيار الشرط في الفقه الإسلامي..... ١٦ــ١٧

المبحث الثاني:علاقة خيار الشرط بالخيارات المالية المعاصرة ١٨ــ٢٧

المبحث الثالث:المقارنة بين خيار الشرط وبين الخيارات المالية المعاصرة ٢٨ــ٣٦

الفصل الثالث

أهمية عقود الخيارات المالية المعاصرة وآثارها الاقتصادية ٣٦ــ٧٥

المبحث الأول :الأهمية الاقتصادية لعقود الخيارات المالية في السوق المالي.....٣٨ــ٤٧

المبحث الثاني : دوافع المستثمرين لاستخدام الخيارات المالية المعاصرة.....٤٨ــ٦٠

المبحث الثالث : الاستراتيجيات المستخدمة في عقود الخيارات المالية المعاصرة....٦١-٦٩

المبحث الرابع:الآثار الاقتصادية لعقود الخيارات المالية المعاصرة.....٧٠-٧٧

الفصل الرابع

التأصيل الفقهي لعقود الخيارات المالية المعاصرة وحكمها الفقهي.....٧٨-١١٠

المبحث الأول : المانعون للتعامل بعقود الخيارات المالية المعاصرة.....٨٠-٩٥

المبحث الثاني : المجيزون للتعامل بعقود الخيارات المالية المعاصرة.....٩٦-١٠٦

المبحث الثالث : مناقشة آرائهم والترجيح بينهـــا.....١٠٧-١١٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الفصل الخامس

تطوير عقود الخيارات المالية المعاصرة بما يتفق وأحكام الشريعة وبدائلها الشرعية..١١١-١٢٣

المبحث الأول: تطوير عقود الخيارات المالية المعاصرة بما يتفق والشريعة الإسلامية..١١٣-١١٦

المبحث الثالث : البدائل الشرعية لعقود الخيارات المالية المعاصرة.....١١٧-١٢٣

النتائج والتوصيات..... ١٢٤-١٢٦

قائمة المراجع.....١٢٧-١٣٨

الملخص باللغة الإنجليزية.....١٢٩

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملخص

العموري : محمود فهد أحمد ، عقود الخيارات المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي رسالة دكتوراة بجامعة اليرموك ، ٢٠٠٨ (إشراف الأستاذ الدكتور : كمال توفيق حطاب)

نظرا لتباين آراء الفقهاء حول شرعية بيع وتداول عقود الخيارات المالية بين مانع ومجيز ونظرا لكثرة المعاملات المالية المعاصرة التي تبنى عليها عقود الخيارات المالية ، ولما يترتب عليها من آثار اقتصادية ضخمة على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي، جاءت هذه الدراسة لبيان وتحليل حقيقة هذه العقود، من حيث مفهومها وأنواعها وأهميتها الاقتصادية . وذلك تمهيدا لتجلية الأحكام الشرعية لهذا العقود . وذلك لمعرفة مدى صلاحيتها كأداة شرعية من أدوات الاستثمار في الأسواق المالية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى تحريم التعامل بعقود الخيارات المالية بصورتها الحالية وتحريم تداولها بيعا وشراء ، كما وتوصلت الدراسة إلى عدم إمكانية تطويرها بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، وعليه فقد أوصت الدراسة باستبعاد تداول عقود الخيارات المالية من الأسواق المالية الإسلامية ، واستخدام عوضا عنها بيع العربون مقترنا بخيار الشرط ، والعقود المستقبلية بضوابطها الشرعية .

الكلمات الافتتاحية : عقود الخيارات ، الخيارات ، الأسواق المالية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المقدمة

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

هناك أنواع جديدة من الخيارات المالية المعاصرة ، لم تكن معروفة في الفقه الإسلامي ،وهي التي تعطي الحق في إمضاء البيع أو فسخه ، وإنما هي عقود استحدثت في هذا الزمن وانتشر التعامل بها بين الناس ، وعلى مستوى العالم تعاملا دوليا ، يشتري المتعامل بموجبها حق شراء أو بيع عدد من أسهم شركة معينة عند سعر معين ، هو سعر التنفيذ خلال مدة معينة ، ويدفع ثمنا لهذا الحق . وقد ظهرت عقود الخيارات كأداة من أدوات السوق المالي اعتبارا من ١٩٧٣ كوسيلة تحوطية يستخدمها المستثمرون للحماية من مخاطر تغير أسعار الأوراق المالية ، والمضاربون لتعظيم أرباحهم . ولكن في الوقت الذي ينظر فيه كثير من الباحثين في قضايا المال والاستثمار إلى الخيارات كأفضل ما استطاع الفكر الاستثماري إنجازه حتى الآن ، يرى بعض المستثمرين أن الخيارات هي من أكثر الأدوات الاستثمارية غموضا ، وبالتالي ينأون بأنفسهم عن التعامل بها [1].

ولكن وبالرغم من ذلك فإن معظم التعاملات المعاصرة تبنى عليها ، بل إن كثيرا من المستثمرين ، وعلى مستوى العالم يتبايعون هذه العقود ، ويتداولون حق الخيار المبني عليها وهذا بدوره يفرض علينا أن نسعى إلى إيجاد البدائل التي تكون منسجمة أولا مع الشريعة

---

[1] ـ حطاب : كمال توفيق ، نحو سوق مالية إسلامية ، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، ٢٠٠٥ .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإسلامية ، وذلك بخلوها من المخالفات الشرعية ، وثانيا لنتمكن من الاستفادة من ثروات أبناء الأمة بما يعود علينا جميعا بالخير والرفاه .

وتعلية على هذا ، ونظرا لإغفال بحث هذه العقود بصورة تجلّي لنا موقف الشريعة الإسلامية منها بصورة واضحة تزيل أي إشكال يرد عليها ، ونظرا لإغفال بيان أهميتها الاقتصادية كأداة من أدوات الأسواق المالية ، ومحاولة لتطوير هذه العقود بما يتفق والشريعة الإسلامية تأتي هذه الأطروحة لتبين كل ما سبق بإذن الله تعالى .

مشكلة الدراسة : تكمن مشكلة الدراسة في تباين آراء الفقهاء حول شرعية هذه العقود ، ففي حين يرى فريق من الفقهاء أنها تحوي "القمار ، الغرر، الربا" ، يرى فريق آخر أنه يمكن أن تندرج تحت عدد من العقود الشرعية مثل "الكفالة ، والضمان ، وبيع العربون " ومن جهة أخرى هناك اختلاف في وجهات نظر الباحثين في الاقتصاد من حيث الأهمية الاقتصادية لهذه العقود ، ففي حين يرى فريق من الباحثين أن الخيارات أفضل ما استطاع الفكر الاستثماري إنجازه حتى الآن في التنمية الاقتصادية ، يرى آخرون أن الخيارات هي من أكثر الأدوات الاستثمارية غموضا ، وبالتالي ينأون بأنفسهم عن التعامل بها .

أهمية الموضوع : تكمن أهمية الموضوع فيما يلي :

١ – كثرة المعاملات المعاصرة التي تنبني عليها عقود الخيارات

٢ – يترتب على هذه العقود آثار اقتصادية ضخمة على مستوى العالم

٣ – ضرورة تجلية الأحكام الشرعية لهذه العقود بجميع أنواعها

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٤ – الوقوف على أبعاد عقود الخيارات الاقتصادية ، وذلك لمعرفة مدى صلاحيتها كأداة من أدوات الأسواق المالية الإسلامية المعاصرة .

٥ – تقديم مادة علمية مدعمة بنصوص الفقهاء ، وأدلتهم وحججهم في عقود الخيارات موثقة من مصادرها ومظانها ، يمكن أن يفيد منها المجامع الفقهية ، وحلقات العلم التي تعقد لغرض بيان حكم بعض القضايا المستجدة ، حيث تسهم مع الأوراق المماثلة إثراء موضوعات البحث ، وقد يساعدها في اتخاذ قرارات صحيحة فيها .

أسباب اختيار الموضوع

١ – قلة الكتابات الشرعية حول استخدام عقود الخيارات

٢ – محاولة استظهار القضايا والمسائل الشرعية التي يمكن أن تسهم في معرفة الحكم الشرعي لعقود الخيارات .

هدف الدراسة : تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

١ – بيان حقيقة هذه العقود "مفهومها وأنواعها وأهميتها الاقتصادية تمهيدا لمحاولة تقويمها واستظهار ما يناسبها من أحكام شرعية .

٣– بحث إمكانية تطوير عقود الخيارات بما يتفق والضوابط الشرعية.

٤– محاولة تقديم البدائل الإسلامية الممكنة لعقود الخيارات المعاصرة .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فروض الدراسة : تنطلق هذه الدراسة من الفروض التالية :

الفرضية الأولى الصفرية: عقود الخيارات لا تحوي محاذير شرعية " ربا ، قمارا، غررا"

الفرضية الأولى البديلة: عقود الخيارات تحوي محاذير شرعية " ربا ، قمارا، غررا"

الفرضية الثانية الصفرية:عقود الخيارات لا تندرج تحت عقد خيار الشرط في الفقه الإسلامي

الفرضية الثانية البديلة: عقود الخيارات تندرج تحت عقد خيار الشرط في الفقه الإسلامي

الفرضية الثالثة الصفرية: لا يمكن تطوير عقود الخيارات بما يتفق مع الشريعة الإسلامية

الفرضية الثالثة البديلة: لا يمكن تطوير عقود الخيارات بما يتفق مع الشريعة الإسلامية

أسئلة الدراسة

١ــ هل الخيارات المالية المعاصرة هي الخيارات المعروفة في الفقه الإسلامي

٢ــ هل للخيارات المالية المعاصرة أهمية اقتصادية في الأسواق المالية العالمية

٣ــ ما هو الرأي الراجح في استخدام عقود الخيارات المالية في الأسواق المالية .

٤ــ هل يمكن تطوير عقود الخيارات المالية بما يتفق والشريعة الإسلامية .

٥ــ هل يمكن إيجاد بدائـــــل شرعية لعقود الخيارات المالية المعاصرة .

منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة المنهج الاستقرائي حيث سيتم استقراء تطبيق عقود الخيارات ، ثـم يـتم تحليل المعلومات التي يتوصل إليها من خلال المنهج الاستدلالي .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الدراسات السابقة

١ــ سليمان ، أحمد يوسف ، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية رأي التشريع الإسلامي في مسائل البورصة ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، ط١ ، ١٩٨٢ .

عرض الباحث حكم الشرع في عقود الخيارات المالية المعاصرة من الناحية الشرعية ، وذلك تحت مسمى العمليات الآجلة الشرطية ، بأنواعها الثلاثة"الشرطية الآجلة البسيطة، والمركبة والمضاعفة" وقد خلص الباحث إلى جواز هذه العمليات الثلاثة ، قياسا على خيار الشرط بدعوى أن اشتراط الفسخ من قبل المضاربين في البورصة عند الحاجة إليه ، شرط صحيح وأن التعويض الذي يدفع من قبل صاحب هذا الحق" اشتراط الفسخ" جائز ، وذلك نظرا لجواز أن يبيع الطرف الآخر حقه " اشتراط الفسخ " الذي يملكه هو الآخر.

لكنّ هذا الرأي غير مسلّم فيه وغير سديد وذلك لما يلي :

أ ــ الشروط في هذه العقود فيها مخالفة لشرط الخيار ، وذلك من حيث " البواعث ، والتصرف بالمبيع ، والتعويض ، والجهالة " وسيأتي تفصيل ذلك لاحقا .

ب ــ الخيار ليس حقا ماديا يجوز الاعتياض عنه ، إنما هو حق معنوي ، والحقوق المعنوية لا يجوز الاعتياض عنها ، كما سيأتي بيانه في ثنايا الرسالة .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢ــ محي الدين ، احمد حسن ، عمل شركات الاستثمار الإسلامية في السوق العالمية ، بنــك البركة الإسلامي للاستثمار ، البحرين ، ط١ ، ١٩٨٦

تناول الباحث عقود الخيارات المالية المعاصرة تحت مسمى "عمليات أسواق الأوراق المالية " وقد خلص الباحث إلى أن العقود الشرطية الآجلة " أي الخيارات " غير جائزة وذلك ما يلي :

أ ــ تعارض هذه العقود مع قصد الشارع من إباحة خيار الشرط ، وتعارضها مع قاعدة العدل

ب ــ اشتمال هذه العقود على شروط مفسدة للعقد

ج ــ قياسها على عقود غير مشروعة ، لاشتراكهما في علة التحــريم " كــالغرر الفــاحش والجهالة المفضية للتنازع "

ولكن ومع هذا يرى الباحث أن هذه الدراسة "عمل شركات الاستثمار" أن صاحبها اقتصر فقد على بيان الحكم الشرعي لهذه العقود ، ولم يتطرق لبحث إمكانية إيجاد بدائل شرعية لها ، أو محاولة تطويرها ، وهو ما سنعمل على بيانه في دراستنا هذه مدار البحث .

٢ــ القري ، محمد علي ، الأسواق المالية ، مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، جــدة ، الــدورة السادسة ،ع٦ ، ج٢ ، ١٩٩٠ .

تناول بعض المسائل والعقود الشرعية التي تتشابه مع عقد الخيار في بعض الوجوه ، مثــل خيار الشرط ، وعقد السلم ، وبيع العربون ، وعقد التامين ، ليخلص من ذلك كله إلى نتيجة مفادها : عدم جواز عقود الخيارات المالية ، معللا ذلك بأنها تنطوي على الضرر ، والشبه بالميسر ، والغرر الفاحش . إلا أن الباحث في بحثه نحو سوق مالية إسلامية ، قــد اقتــرح

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

صيغة إسلامية لعقود الخيارات ليس فيها أي إشكال شرعي وهذا يعني أن القضية مازالت بحاجة إلى البحث والدراسة .

٣ ــ الزحيلي : وهبي ، السوق المالية ، مجلة مجمع الفقه الإسلامي جدة ، الدورة السادسة عدد ٦، ج ٢ ،١٩٩٠ .

ذهب الباحث إلى جواز التعامل بعقود الخيارات ، قياسا على خيار الشرط إذا كانت مدة استعمال الخيار معلومة ، إلا أنه أسقط حق الخيار بعوض ، لأن حق الخيار لم يشرع لاستفادة المال . لكن هذا القياس محل نظر، وليس على إطلاقه ، فالأمر بحاجة إلى الدراسة أكثر كون شرط الخيار، البائع فيه يبيع سلعة يسلم ويستلم المشتري ، لكن هنا لا ثمن ولا سلعة . وسيأتي التفصيل .

٤ــ الشريف ، محمد عبد الغفار ، أحكام السوق المالية ، مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، جدة عدد٦ ،ج٢ ، ١٩٩٠ .

عرض الباحث عقود الخيارات تحت مسمى العمليات الآجلة بشرط التعويض ، والعمليات الآجلة بشرط الانتقاء ، وخلص الباحث لما يلي :

١ــ إن عقود العمليات الآجلة إن كان الخيار للمشتري ، فهي أشبه ما تكون ببيع العربون الذي لم يجزه جمهور الفقهاء للنصوص الواردة ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فهو أكل أموال الناس بالباطل ، لأن المشتري فرض للبائع شيئا بغير عوض فلا يصح وفيه غرر .أما

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إذا كان الخيار للبائع ، فإذا لم يرغب في البيع دفع للمشتري مبلغا ، فهو أشبه ما يكون باشتراط عقد هبة في عقد البيع ، وهذا عقد في عقدين فلا يصح للنهي الوارد عن الصفقتين في صفقة

٢ــ أما العمليات الآجلة بشرط الانتقاء ، فإن الخيار يعطى للبائع والمشتري ، بأن يختار كل منهما في موعد التصفية ، أن يكون إما بائعا أو مشتريا لكمية محدودة من الأوراق بسعر محدد مسبقا ، وعليه فهذا لا يعد بيعا ، إنما هو نوع من المساومة ، ثم إن تم عقد البيع بين الطرفين في الموعد المحدد على سعر معلوم وكمية محدودة ، فعملية البيع عملية شرعية إذا كانت الأوراق المالية من النوع المباح التعامل بها .

٥ــ مجمع الفقه الإسلامي ، قرار رقم " ٦٣" ، جدة ، الدورة السابعة ، ١٩٩٢.

جاء في قرارات المجمع الفقه الإسلامي في الدورة السابعة التي عقدها عام ١٩٩٢ ، قرار يقضي بتحريم التعامل بعقود الخيارات ، ونصه كما يلي " إن عقود الاختيارات ــ كما تجري اليوم في الأسواق المالية العالمية ــ هي عقود مستحدثة لا تنضوي تحت أي عقد من العقود الشرعية المسماة . وبما أن المعقود عليه ليس مالا ولا منفعة ولا حقا ماليا يجوز الاعتياض عنه ، فإنه عقد غير جائز شرعا . وبما أن هذه العقود لا تجوز ابتداء ، فلا يجوز تداولها " .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المخاطرة والعائد ، ثم فنّد الاعتراضات على هذه العقود ، ليخلص إلى تقديم صياغة إسلامية لعقود الخيارات خالية من المخالفات الشرعية .

٧ــ رضوان ، سمير عبدالحميد ، أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادي ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي القاهرة ط١ ، ١٩٩٦ .

عرض الباحث مسألة الخيارات من منظور الفقه الإسلامي المعاصر ، وخلص إلى أن هذه العقود هي من أفسد أنواع البيوع ، فلا يجوز التعامل بها في السوق الإسلامي وذلك لما يلي

١ــ أنها تنطوي على بيع الإنسان ما ليس عنده .

٢ــ أنها صورية لا يجري تنفيذها ، ولا يترتب عليها تمليك ، وعليه فإنها تنافي مقتضى العقد ومقصوده .

٣ــ أنها تنطوي على مصلحة زائدة فيها شبهة الربا ، وتعد من جنس القمار المحرم شرعا .

كل ما ساقه الباحث لا خلاف عليه ، فإن أي معاملة تنطوي على ما ذكر لا خلاف في حرمة التعامل بها ، لكن السؤال هل عقود الخيارات تنطوي على ما ساقه الباحث ، هذا ما سنعمل على بيانه .ومن جهة أخرى أن الباحث وقف عند التحريم والرفض لها ، ودراستنا ستتوسع بالبحث ، من حيث حصر المخالفات الشرعية التي تحويها هذه العقود ، ومن ثم محاولة تنقيتها منها ، محاولة لتطوير هذه العقود ، ومحاولة لإيجاد البدائل الشرعية لها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لا اختلف مع قرار مجمع الفقه الإسلامي من حيث التحريم ابتداء ، ولكن لا يعني أن قرار المجمع ملزم ، وقطعي لا يجوز مناقشته ، إنما يصح أن يخضع للنظر والانتقاد ، لأنه كما قال الإمام مالك : " كل يؤخذ منه ويرد عليه إلا صاحب هذا القبر ــ صلى الله تعالى عليه وسلم ــ " ودليل هذا أن هناك كثيرا من قراراته ، رفضت من قبل بعض الباحثين ، على سبيل المثال لا الحصر ، قراره بإجازة المرابحة للآمر بالشراء كما تجريها المصارف الإسلامية بالوعد الملزم ، رفضه بعض العلماء المعاصرين ، واعترضوا عليه . هذا من ناحية من ناحية أخرى ، إن القرار لم يكن بإجماع المشاركين في المؤتمر ، بدليل أن من بين المشاركين فيه أجازوا بعض صور الخيارات[1]، هذا فضلا عن أن الدراسة لا تهدف فقط إلى تحرير حكم عقود الخيارات ، بل هناك أهداف أخرى تسعى الدراسة لتحقيقها ، كمحاولة إيجاد البدائل لهذه العقود ، ومحاولة تطويرها ..الخ.

٦ــ القري ، محمد علي ، نحو سوق مالية إسلامية ، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، م١ ،ع١ ١٩٩٣ .

عرض الباحث عقود الخيارات بصورة مغايرة عما عرضه في دراسته " الأسواق المالية " حيث بين أنه يمكن استخدام عقود الخيارات كأسلوب لتحقيق تفضيلات المستثمر في

---

[1] ـ الشريف ، محمد عبد الغفار ، أحكام السوق المالية ، مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، جدة عدد٦ ،ج١٩٩٠،٢،ص١٣٠٦ــ١٣١١

والزحيلي ، وهبه ، السوق المالية ، مجلة مجمع الفقه الإسلامي ، جدة عدد٦ ،ج٢ ، ١٩٩٠ ، حيث أجاز التعامل بها ، قياسا على خيار الشرط ، لكن بدون عوض .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

٨ ــ حطاب ، كمال توفيق ، نحو سوق مالية إسلامية ، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، ٢٠٠٥ .

تناول الباحث عقود الخيارات من الناحية الشرعية ، وعمل على تأصيل المسألة من الناحية الفقهية ، وخلص إلى ترجيح الرأي القائل بجواز عقود خيار الشراء والبيع إذا خلت من المخالفات الشرعية ، ولكن ومع هذا التفصيل ، فقد أشار الباحث إلى أن هذه العقود مازالت بعيدة عن مجال البحث ، رغم ما تمثله هذه العقود من أهمية كبيرة في الاقتصاديات المعاصرة ، وهذا يعني أن الباحث يوصي ببحث هذه العقود بصورة أوسع وأشمل مما بحث في الدراسات السابقة .

٩ــ آل سلمان ، مبارك بن سليمان ، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة ، دار كنوز اشبيليا ، الرياض ، ط١ ، ٢٠٠٥ .

تعد هذه الدراسة من أوسع الدراسات التي اطلعت عليها ، في مجال عقود الخيارات المالية من حيث الناحية الشرعية ، وقد تميزت هذه الدراسة ، أن الباحث قدم لبيان الحكم الشرعي لهذه العقود مقدمتين ، انطلق من خلالهما للحكم على هذه العقود ، وهما : بيان ماهية المعقود عليه في عقود الخيارات المالية ، والفرق بينها وبين كل من : بيع العربون ، وخيار الشرط والوعد ، وقد خلص الباحث إلى تحريم التعامل بهذه العقود ، وتحريم تداولها بيعا وشراء .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لكن ومع هذا فإن الباحث لم يستوف كل ما يمكن أن يعتمد كدليل على تحريم هـذه العقـود كما وأن هذه الدراسة خلت من بيان رأي المجيزين ، ومناقشة أرائهم ، كما وخلت كذلك من محاولة البحث عن إمكانية إيجاد البدائل الشرعية لهذه العقود ، أو محاولة تطويرها ، وكأن الباحث قد حكم على هذه العقود بأنه لا سبيل لإيجاد بدائل لها ، أو لا مجال لتطويرها ، وهذا محل نظر ، فإن في الأمر سعة فيمكن أن تكون هناك بدائل لهذه العقود ، وقد أشار إلى ذلك بعض الفقهاء المعاصرين ، وهذا ما ستسعى هذه الأطروحة إلى بيانه ، بحـول الله تعـالى وقوته .

*ـ بعد هذا الاستعراض لأهم الدراسات التي تسنى للباحث الاطلاع عليها ، أخلص إلى أن جميع الدراسات أعلاه لم تتناول عقود الخيارات كموضوع مستقل ، إنما كان مـن خـلال كليات عامة في العقود الإسلامية كعقود المستقبليات ، والعقود المركبة ، والأسواق الماليـة وهذا يعني أنها لم تبحثها بحثا مستقلا ، كمسألة لها أسسها وضوابطها وأحكامها وتطبيقاتهـا الاقتصادية في مجال المعاملات المالية المعاصرة ، علما أن كثيراً من التعاملات المعاصرة تبنى عليها ، وأن كثيرا من المستثمرين على مستوى العالم يتبايعون هذه العقود ، لذلك يرى الباحث أن هذه المسألة يلزم بحثها بحثا مستفيضا ، يراعى فيه كل ما يتعلق بعقود الخيارات في كتب الفقه الرئيسية ، والفقه المعاصر ، من حيث التأصيل الشرعي الفقهـي المتكامـل والتحليل الاقتصادي لعقود الخيارات ، للوقوف على الأهمية الاقتصادية لها فـي الأسـواق المالية المعاصرة ، وهذا ما سنعمل على تجليته بحول الله تعالى وقدرته .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University